

قد تؤثر الانقطاعات، والأعطال، والكوارث من أي نوع، والأخطاء، والاستعدادات في أجهزة الشبكات، والتغيرات في إعدادات الأجهزة، والأخطاء البشرية التشغيلية، وسوء إدارة النظام ("عوامل الانقطاعات") على سير الأعمال بشكل عام أو على وظائف معينة للعمل، أو الخدمات، أو الموردين، أو التطبيقات و/أو الأنظمة. في بنك البحرين الإسلامي، نحرص على الاستفادة من معرفتنا العميقة ودرايتنا الواسعة في الحد من تأثير هذه العوامل، وذلك من خلال تطبيق، وتشغيل، وصيانة نظام إدارة استمرارية الأعمال الشامل، والذي يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لمعيار ISO 22301:2019، واللوائح التنظيمية الصادرة من مصرف البحرين المركزي حسب ما تقتضيه الحاجة.

ويطبق البنك مجموعة متكاملة من عمليات وأنشطة إدارة المخاطر، فضلاً عن عمليات التحليل التفصيلي للآثار المترتبة على الأعمال، وذلك لتحديد التأثير التشغيلي والمالي والتنظيمي والتأثير على السمعة وتحديد الإجراءات التي سيتخذها البنك تجاه تلك التأثيرات. وبالنسبة للأنشطة المهمة، فإن البنك يهدف إلى استرجاع العمليات التشغيلية ضمن "هدف وقت الاسترجاع" المحدد. ولتحقيق ذلك، نقوم بتطبيق العديد من وسائل الرقابة والإجراءات ومعالجة المخاطر بغرض الحد من هذه التأثيرات وغيرها من التهديدات المماثلة التي قد تؤثر على موظفينا، وزبائننا، ومرافقنا، وأنظمة تقنية المعلومات، وموردينا.

كما يحرص البنك على اختبار خطط استمرارية الأعمال بشكل دوري لضمان ملائمتها وسهولة تطبيقها. ونجري عملية محاكاة سنوية كاملة لسيناريو يتعلق بالمخاطر العالية، بهدف تعزيز إمكانيات الاستجابة للحوادث، وتحديث خططنا، وضمان الاستفادة من استراتيجياتنا إلى أقصى حد. ويخضع إطار عملنا لمراجعات صارمة مستقلة وتدقيقات من قبل مدققين مؤهلين.

ويعد موظفونا أهم أصولنا، ونسعى جاهدين إلى تزويدهم بأعلى مستويات التدريب والتوعية وفرص التعلم والتدريب، بما يتيح لهم مواجهة أي ظروف قد تعطل أو تؤثر على خدماتنا، فضلاً عن تعزيز قدرتهم على مواكبة الظروف وتحقيق المرونة العالية في أدائهم.